

منحة الرؤوف المعطي

ببيان

ضعف وقوف الشيخ الهبطي

* * *

لأبي الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق

عفا الله عنه

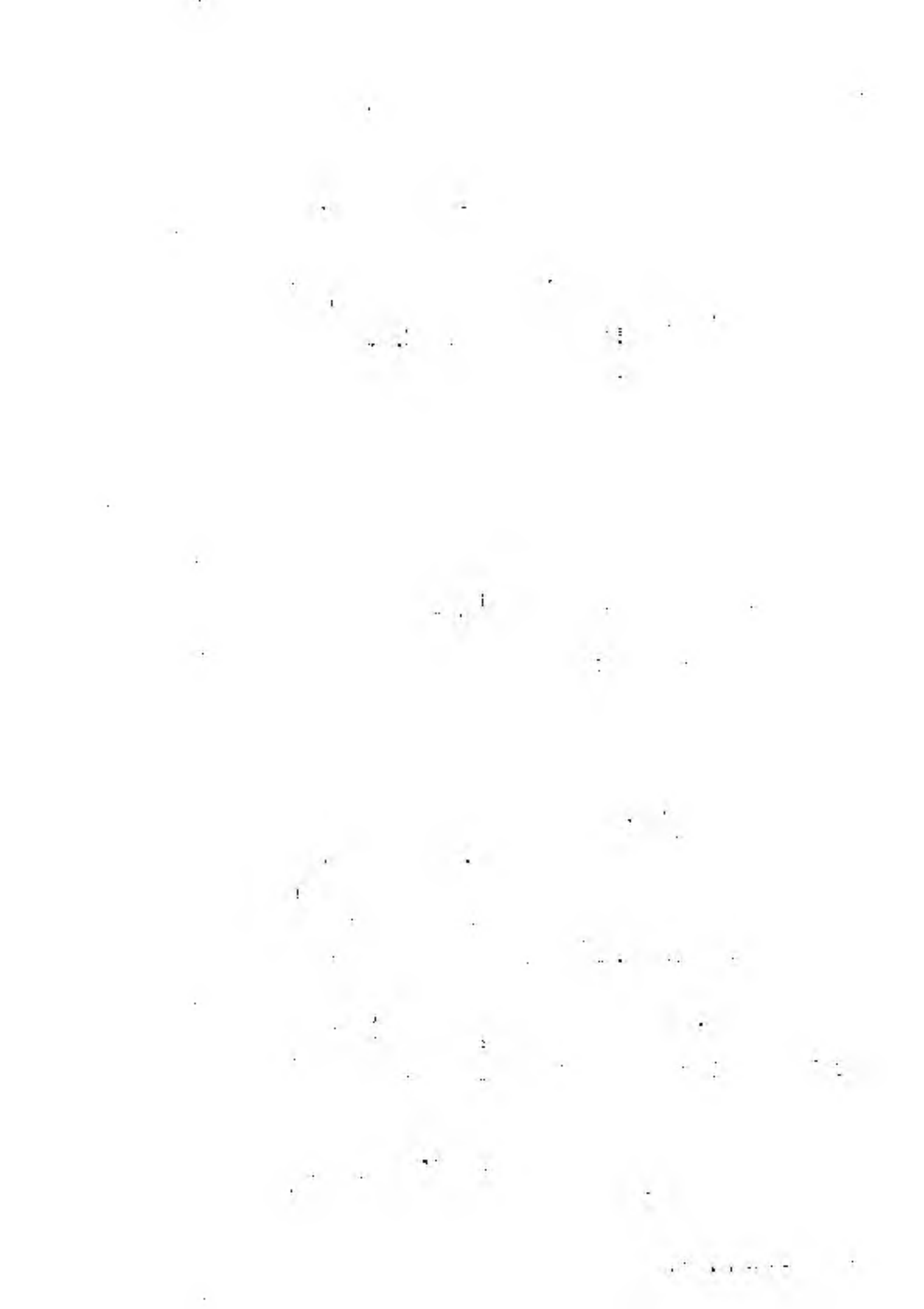


ويليه

كتاب: الحجة المبينة

لصحة فهم عبارة المدونة

للمؤلف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل كتابه هدى ورحمة ، وجعله
شفاء ونعمة ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد هادي
الامة ، وكاشف الغمة ، ورضوان الله على آله نوي
الترتيب السنية ، وشرف الهمة .

اما بعد فان الوقوف ، علم من علوم القرآن الكريم ،
عنى به الصحابة ، لتلقيهم اياه عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، واعتنى به العلماء ، فكتبوا فيه المؤلفات الكثيرة ،
مثل كتاب الوقف والابتداء ، لابن الانباري ، وأبي جعفر
النحاس ، والداني والزجاجي والعماني والسجواني
والاشموني وغيرهم .

روى البيهقي عن ابن عمر ، قال : لقد عشنا برهة
من دهرنا ، وان أحدنا ليؤتى الايمان قبل القرآن ، وتنزل
السورة على محمد صلى الله عليه وسلم ، فنتعلم حلالها
وحرامها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها ، كما تتعلمون
انتم القرآن اليوم ، ولقد رأينا اليوم رجلا يؤتى احدهم القرآن
قبل الايمان ، فيقرأ ما بين فاتحته الى خاتمته ، ما يجري امره ؟

لا زجره ، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه ؟ ورواه أبو
عمر الفحاح في كتاب الوقف بإسناده ، وعلق عليه
قوله : فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون الاوقاف
ما يتعلمون القرآن ، وقول ابن عمر : لقد عشنا
رعة من دهرنا ، يدل على أن ذلك اجماع من الصحابة
أثبت .

وقال ابن الأنباري : من تمام معرفة القرآن ، معرفة
وقفه والابتداء ، وقال الفكزاوي : باب الوقف عظيم
قدر ، جليل الخطر ، لأنه لا يتأقضى لاحد معرفة
حائي القرآن ، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه . إلا
معرفة الفواصل .

وصرحوا بأنه لا يقوم بالوقف إلا عالم بالانحراف
القراءات والتفسير والقصص ، لكن الشيخ الهبطي
في عمل الوقف ، لم يقرأ هذه النصوص ، ولم يكن
مرف علم العربية ولا شيئاً مما اشترطوه لصحة الوقف ،
بل أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له ، من
ير مراعاة للقواعد : فكان كثير من وقوفه من قبيل الممنوع ،
فه يفصل بين المبتدأ والخبر ، وبين الفعل ومتعلقه
الفعل ونائبه ، والمفعول ، وحرف الجر ، وغير ذلك مما

نبينه في هذه الرسالة بحول الله تعالى .
والعجب العجيب أن أهل المغرب ، استعملوا هذه
الوقوف منذ وقت صاحبها ومنشئها الى وقتنا هذا ، لم
يفكر عالم منهم ، ولا باحث أن يغير القبيح منها
بالصحيح .

حتى ظن كثير من الناس فيهم مثقفون وأهل علم :
أن القرآن نزل بهذه الوقوف ، بل قيل : أن الهبطي رأى
وقوفه في اللوح المحفوظ ، ومنه أخذها !!!

ولم يكن سكوت المغاربة على هذه الوقوف ، جهلا
بما فيها من فساد ، حسما اعتقد ، ولحن كان سكوتهم
اهمالا واستهانة ، لظنهم أن هذا موضوع هين ، مع
غلبة التقليد عليهم ، وركونهم الى ما ورثوه عمق مضى
خطا كان أو صوابا ، قبيحا أو حسنا . ولهم قاعدة
يسوغون بها جمودهم على التقليد ، وهي قولهم : خطأ
مشهور خير من صواب مهجور .

وهذه الكلمة لا أصل لها في الدين ولا في العلم ،
بل مما يقدمان الصواب مطلقا ، ومن أظهر صوابا
مهجورا كان له ثواب اظهاره . والعمل به .
ولما كانت وقوف الهبطي ، بالصفة التي ذكرتها من

المذكور الذي يجب تغييره ، لأنها تلحق بكلام الله خطأ
يتنزه عنه ، وكان السكوت عن تغييرها ، اثماً يعم أهل
العلم جميعاً بالمغرب .

أردت أن أقوم بهذا الواجب عن نفسي وعنهم ، بتأليف
هذه الرسالة التي أبين فيها بحول الله ، الوقوف القبيحة ،
وأنا أعلم أن أفراداً من العامة وأشبهائهم ، متأخذهم
الحمية للهبطي ، على حساب كلام الله تعالى ، فيرفعون
عقيرتهم بدم عملي هذا ، غير مدركين ما فيه من تنزيه
القرآن عن الخطأ واللعن ، بل قد يتجراً بعضهم
فيحاول تصحيحها بتقديرات متعسفة ، لم تخف علي .
وأقول لهؤلاء : قد نص العلماء علي أنه لا يجوز
تخريج شيء من الآيات ، على تقديرات ضعيفة ، لأن ذلك
يؤدي إلى أن يكون في القرآن ما ليس بفصيح ، وهذا
خطير جداً ، لأن القرآن ليس فيه إلا الفصيح
والأفصح .

ولا أنبه على جميع الوقوف المخنثة ، وإنما أنبه
على ما كان قبحه ظاهراً لا يخفى على عاقل ، ثم
استدركت بأن الشيخ المهدي الفاسي ألف رسالة في
بيان وقوف الهبطي الضعيفة ، وغير الصحيحة .

سورة البقرة

الآية الأولى :

« ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا ^a
الوقف الصحيح على أشركوا ، كما في مصحف
حفص .

والآية واردة في اليهود ، قال الزمخشري :
وقبها توبيخ عظيم ، لأن الذين أشركوا لا يؤمنون
بعاقبة ، ولا يعرفون إلا الحياة الدنيا ، فحرصهم عليها
لا يستبعد ، لأنها جنتهم ، فإذا زاد غلبهم في الحرص ،
من له كتاب ، وهو مقر بالجزاء ، كان حقيقا بأعظم
التوبيخ أم ، ووقف الهبطي على لفظ حياة ، وهو خطأ
لم يختص به ، فقد قال بعض المفسرين : المراد بالذين
أشركوا المجوس ، كانوا يقولون لملوكهم : عني ألف
نيروز ، وألف مهرجان ، وضعفه ابن جزي ، قال في
تفسيره : (ومن الذين أشركوا) فيه وجهان : أحدهما
أن يكون معطوفا على ما قبله فيوصل به ، والمعنى أن اليهود
أحرص على الحياة من الناس ومن الذين أشركوا ، فحمل
على المعنى ، كأنه قال : أحرص من الناس ومن الذين أشركوا
وخص الذين أشركوا بالذكر بعد دخولهم في عموم الناس ،

فهم لا يؤمنون بالآخرة : بأقراط حبهم للحياة الدنيا ،
 الآخر : أن يكون من الذين أشركوا ابتداءً كلام ، غبوقه
 في ما قبله ، والمعنى : من الذين أشركوا قوم (يهود
 حدهم لو يعمر ألف سنة) غبذ الموصوف ، وقيل
 راد به المجوس ، لأنهم يقولون لملوكهم عش ألف سنة ،
 الأول أظهر ، لأن الكلام إنما هو في اليهود ، وعلى الثاني
 خرج الكلام عنهم أه .

يقال الإمام الرازي في تفسيره - بعد حكاية القولين :
 القول الأول أولى (1) ، لأنه إذا كانت القصة في شأن
 يهود خاصة ، فالإيق بالظاهر أن يكون المراد : ولتجدن
 يهود أحرص على الحياة من سائر الناس ومن الذين
 شركوا ليكون ذلك أبطل دعواهم ، وفي الظاهر
 ذنبهم في قولهم : (أن الدار الآخرة لنا لا لغيرنا أه)
 اختار هذا القول أيضاً ابن جرير الطبري ، وهو المتعين
 ذي لا يجوز غيره في الآية ، لوجهين :

(1) لفظ أولى يستعمل في مثل هذا الموضع بمعنى
 أحسن ، كقولهم : الجمع بين الدليلين إذا أمكن ، أولى ،
 إذا احتمل الكلام التأكيد والتأسييس ، فالأخير أولى ، وهكذا .

الاول : أنه موافق لسياق الآيات السابقة واللاحقة ،
ومراعاة السياق واجبة ، غفل عنها كثير من المفسرين ،
فوقعوا بسبب ذلك في أغسلاط نبهت على بعضها في
قصة داود عليه السلام ، وهذا الموضع منها وإن لم أنبئه
عليه هناك ، فأي ارتباط بين تعجيز اليهود وتكذيبهم في
دعواهم ، وبين قول المجوس لملوكنهم : عش بعد سنة ١٩
الثاني : أن حمل (ومن الذين أشركوا) على الابتداء
يحتاج الى تقدير موصوف محذوف ، وهو : قوم أو أناس
والاصل عدم التقدير ، ولا ضرورة تدعو اليه في هذا
الموضع .

الثالث : أن حمل ذلك الجملة على الابتداء يوقع
في الكلام اضطرابا ، وعدم تناسب ، إذ بينما سياق الكلام
على اليهود ، ينتقل فجأة الى المشركين ، ثم يعود الى
اليهود أيضا ، وكلام الله تعالى ، يمشي في تناسق وانتظام
فهو منزّه عن هذا الاضطراب .

ثم رجعت الى تفسير الجلالين وهو يعتمد القول
الصحيح في الآية ، فوجدته يقول (ولتجدنهم) لام
قسم (أحرص الناس على حياة) وأحرص (من الذين
أشركوا) المنكرين للبعث ، عليها لعلمهم بأن مصيرهم

النار ، دون المشركين وانكارهم له أم .

وجملة (يود أحدهم) مستأنفة ، لبيان حرص اليهود على الحياة .

الآية الثانية : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن تترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) الوقف على بالمعروف ، أو المتقين .

ووقف الهبطي على خيرا ، ففصل بين الفعل وهو كتب المبني للمجهول ، ونائب الفاعل ، وهو الوصية وتصحيحه يحتاج إلى تقدير ، فيه تكلف ، وخروج عن الظاهر ، لغير ضرورة ولا حاجة .

الآية الثالثة : (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضى الأمر) ، الوقف على الأمر كما في مصحف حفص ، ووقف الهبطي على الغمام ففصل بين الفاعل والمعطوف عليه ، بلا داع ولا موجب .

الآية الرابعة : (ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس) ، الوقف على الناس كما في مصحف حفص وقالون ، ووقف الهبطي على إيمانكم ، ففصل بين النهي والمنهي عنه ، ويمكن تخريجه على وجوه ضعيفة ، يتنزه عنها كلام الله تعالى .

الآية الخامسة : (ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله) الوقف على اسم الجلالة ، كما في مصحف حفص وقالون ، ووقف الهبطي على يكتب ، وتخرجه يجعل الكاف في كما ، متعلقة بقوله فليكتب ، قلبي كما قال أبو حيان ، لاجل الفاء ، قال : ولاجل أنه لو كان متعلقا بقوله : فليكتب ، لكان النظم : فليكتب كما علمه الله ، ولا يحتاج الى تقديم ما حو متأخر في المعنى أم .

سورة آل عمران

الآية الاولى (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) الوقف على متشابهات ، كما في مصحف حفص وقالون وكلمة منه خبر مقدم ، وآيات محكمات مبتدأ مؤخر ، ولكن الهبطي وقف على لفظ منه ، فدل على أنه لا يعرف النحو ، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر ، وصير المبتدأ بلا خبر .

الآية الثانية (كذاب آل فرعون والذين من قبلهم) الوقف على قبلهم كما في مصحف حفص ، ووقف الهبطي على فرعون ، ففصل بين المعطوف والمعطوف

عليه من غير داع ، وأوهم أن (كذبوا بآياتنا) بيان لدأب
الذين قبل آل فرعون فقط ، وهو إيهام قبيح .

ومثله في الفصل بين المتعاطفين بلا ضرورة . قول
الله تعالى (وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلمكم تهتدون)
ورشف الهبطي على الكتاب ، ولا قائل به .

الآية الثالثة : (وما اختلف الذين أوتوا الكتاب
إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) الوقف على
بينهم كما في مصحف حفص وقالون ، ووقف الهبطي
على العلم ففصل بين جزئي الجملة بدون سبب ، لأن بغيا
مفعول له والعامل فيه اختلف ، فالفصل بينهما فصل
بين الفعل ومفعوله ، وهو غير جائز .

سورة النساء

الآية الأولى : (وكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان
والاقربون) الوقف على الاقربون كما في مصحف حفص
وقالون ، لأن الوالدان فاعل ترك ، والاقربون معطوف
عليه ، ووقف الهبطي على ترك ، ففصل بين الفعل ومفعله ،
وفسد وجه وقفه بتقديرات لا داعي لها ، ويكفي في ردها
أن الاصل عدم التقدير .

الآية الثانية : (الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق او جاؤوكم حصرت صدورهم ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم) الوقف على قومهم ، كما في مصحف حفص وقالون -

وجملة حصرت ، حال فهو تامة الجملة ومحل فائدتها ، ووقف الهبطي على جاؤوكم ، ففرق بين جزئي الجملة ، وضيح فائدتها المقصودة .

الآية الثالثة : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ) الوقف على خطأ كما في مصحف حفص وقالون ، وزاد الهبطي الوقف على مؤمنا ففصل بين المستثنى والمستثنى منه بدون داع -

الآية الرابعة : (انما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها الى مريم وروح منه) الوقف على منه ، كما في مصحف حفص وقالون ، وجملة ألقاها حال ، ووقف الهبطي على كلمته ، ففصل بين الحال وصاحبها ،

سورة المائدة

الآية الاولى : (فأصبح من النادمين ، من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل) الوقف على النادمين كما في مصحف حفص وقالون ، وهو وقف لازم ، لانتهاء الآية .

ثم يستأنف الكلام بقوله تعالى : (من أجل ذلك
كتبنا) ومن أجل جار ومجرور ، متعلق بكتبنا ، وهو
علة له .

والمعنى : من أجل قتل أحد ابني آدم لأخيه ظما ،
كتبنا على بني إسرائيل تغليظ الإثم في القتل العمد
المعدون . وهذا المعنى واضح موافق للسياق ، ولكن
البيطلي وقف على ذلك ، ففصل بين الفعل ومتعلقه ،
ونقطع العلة عن معلولها ، وصارت جملة كتبنا على بني
إسرائيل ، منقطعة عما قبلها ، لا رابط بينهما ، وهذا
انفساد لمعنى الآية ، سامحه الله .

الآية الثانية : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا
لكم وللسيارة) الوقف على والسيارة ، كما في مصحف
حفص وقالون ، ومتاعا مفعول له ، متعلق بأحل ، ووقف
البيطلي على وطعامه ، ففصل بين الفعل ومفعوله بدون
سبب .

الآية الثالثة : (فيقسمان بالله لشهادتنا أحق
من شهادتهما وما اعتدينا) الوقف على اعتدينا
ووقف البيطلي على فيقسمان ، ففصل بين الفعل
ومتعلقه ، بدون دليل .

والعجيب أن الآية التي قبل هذه ، وهي :
(فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمنا)
 لم يقف على فيقسمان بل وقف على تربي ،
 مع أن الفعل في الجملتين واحد ، وله مثل هذا من التفريق
 بين المتماثلين ، و سننبه عليه في مواضعه بحول
 الله تعالى .

**الآية الرابعة : (قل أي شيء أكبر شهادة قل الله
 شهيد بيني وبينكم)** الوقف على بينكم ، وزاد الهبطي
 فوقف على اسم الجلالة ، وفصل بين المبتدأ والخبر ،
 ويصح هذا الوقف على وجه مرجوح ، بأن يقدر اسم
 الجلالة مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره الله أكبر شهادة ،
 ثم يضمرب مبتدأ يكون شهيد خبرا له ، تقديره : وهو
 شهيد بيني وبينكم قال أبو حيان : ولا يتعين حمله
 على هذا ، بل مرجوح ، لكونه أضمر فيه آخرأ وأولا ،
 والوجه الذي قبله يعني كونه مبتدأ وخبرا ، لا اضمار
 فيه ، مع صحة معناه ، فوجب حمل القرآن على
 الراجح ، لا على المرجوح أم .

سورة الانفال

الآية الاولى : (كذاب آل فرعون والذين من قبلهم

كفروا بآيات الله فأخذهم الله بذنوبهم) الوقف على
آخر الآية ، ووقف الهبطي على فرعون ، وفيه ما سبق
في نظيره ، في آل عمران ، وفي مصحف حفص ،
وضع على كلمة فرعون ، لا ، إشارة الى أن الوقف عليها
غير جائز .

الآية الثانية : (كذاب آل فرعون والذين من
قبلهم كذبوا بآيات ربهم فأهلكناهم بذنوبهم)
وقف الهبطي أيضا على فرعون ، وفيه ما سبق ،
فإن هذا وقف ممنوع .

سورة التوبة

المصحف المطبوع بالمغرب ، يجعل فيه بياض ،
قبل كلمة براءه ، إشارة الى البسطة ، وهذا شبي ، لا
معنى له بل لا يجوز ، وذلك لوجهين : الأول : أن أهل
المغرب لا يقرؤون البسطة في السور كلها ، لا في الصلاة ،
ولا خارجها ، فلماذا يتركون لها بياضا في هذا الموضع ؟
والآخر : أن سورة التوبة لم تذلل فيها البسطة
أصلا ، فكيف يفسعون بياضا لامر لم يكن ؟ !

وجه ثالث : وهو أن ذلك البياض يوحى لمن

لم يعرف : أن شيئاً من القرآن حذف ، لاسيما حين يجد مصاحف المشرق خالية من ذلك البيضاء .

سورة يونس

الآية الأولى : (إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض) الآية وقف الهبطي على فاختلط ، وهو وقف ممنوع ، لأنه فصل بين الفعل ومتعلقه ، ولا أحد يجيزه .

ومن العجيب جدا أن آية نظير هذه جاءت في سورة الكهف ، وهي قوله تعالى : واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض) الآية لم يقف هنا على فاختلط ، مع أن السياق فيها واحد وهذا يدل على أن الهبطي لم يكن يرجع في موقفه إلى قاعدة من علم العربية ، أو القراءات ، أو التفسير .

سورة يوسف

قوله تعالى : (قالوا يا أيها مالك لا تأمنا على يوسف) كثير من أهل المغرب يقرؤون (تأمنا) بالخاء وضم النون ، وهو خطأ ، والصواب قراءته بالادغام .

قوله تعالى : (قال لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم) المؤلف على اليوم ، وجعلته يعذر الله لكم دعاء لهم بالمعصية . وهكذا ثبت في الحديث : فقد نسي كسب السيئة . أن الأمر من الله عليه وسلم . معناه على غريبتين ، وهم أسرى ، يوم الفتح ، فقال : ما تظنون أني فاعل بكم ؟ قالوا : خير يا أخ كريم . بن أخ كريم ، فقال صلى الله عليه وسلم : أقبلوا : كما إلى أخي يوسف : لا تثريب عليكم اليوم ، اذهبوا فأنتم الطلقاء . ولا أدري لعم وقصص الهنطلي على عليكم ؟ وخالفه جمهور القراء . وخالفه الجمهور . ونادر معنى الآية من أن يعاد على التفسير .

سورة الكهف

قوله تعالى : (إنا هو الله ربّي) كثير من أهل السرياء يقرأون (إنا) بضم النون ، والصواب ترك المد . قوله تعالى : (فَاخْذُ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا) وقصص الهنطلي على سرياً ، فوافق الجمهور .

في قوله تعالى : (وَاتَّخِذْ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا) قال علي البحر . قال ابن جرير في تفسيره : عجباً من أن تكون سبلاً من كاذم يرشح أي اتخذ السبيل سبيله في

البحر عجبا للناس ، أو اتخذ موسى سبيل الحوت
عجبا أي تعجب هو منه ، وأعرب عجبا مفعول ثاني
لاتخذ ، مثل سريبا وثقيل : إن الكلام تم عند قوله
في البحر ، ثم ابتداء التعجب فقال : عجبا ، وذلك
بعيد أم .

وبأتي السؤال الماضي : لم اختار الهبطي الاحتمال
البعيد ؟

سورة الانبياء

قوله تعالى : (ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة)
الوقف على نافلة ، ووقف الهبطي على اسحق .
قال ابن جزري : واختار بعضهم الوقف على اسحق ،
لبيان المعنى ، وهذا ضعيف ، لأنه معطوف على كل
قول اه .

فلم اختار الهبطي هذا القول الضعيف ؟ !

قوله تعالى : (ذلك ومن يعظم حرمات الله) قال
ابن جزري : ذلك ، هنا وفي الموضع الثاني مرفوع على
تقدير الامر ذلك كما يقدم الكاتب جملة من كتابه ،
ثم يقول : هذا وقد كان كذا وكذا وأجاز بعضهم الوقف
على قوله ذلك ، في ثلاثة مواضع من هذه السورة ، وهي

هذا وذلك ومن يعظم شعائر الله ، وذلك ومن يشرك بالله : لأنها جعلت مستقلة ، أو هو خبر ابتداء مضمر ، الاحسن وصلها عند شيخنا أبي جعفر ابن الزبير ، ان ما بعدها ليس كلاما أجنبيا ومثلها : ذلك ومن ناقب وذلكم فخرقوه في الانفصال ، وهذا وان للطاغين في مصر ، أم فوقف الهبطي هنا جائز .

سورة الفرقان

قوله تعالى : (انظر كيف ضربوا لك الامثال بطلوا فلا يستطيعون سبيلا) وقف الهبطي هنا على سبيلا وفي سورة الاسراء ، وقعت هذه الآية ايضا ، وقف الهبطي على بطلوا ، ولا أدري لم فرق بينهما مع ان سياقهما واحد ؟

وهذا يدل على أنه لا يرجع الى قاعدة ، وانما يرجع الى ما يظهر له .

سورة سبأ

قوله تعالى : (اعلموا آل داود شكرا) قال ابن جزي : حكاية ما قيل لآل داود ، وانتصب شكرا على أنه مفعول لأجله ، و مصدر من المعنى ، لاذ العمل شكر ، تقديره ، اشكروا شكرا ، أو مصدر في موضع

الحال : تقديره : شاكرين ، أو معمول به أم .
قالوقف على شكرا ، كما في مصحف حفص وقالون ،
وزاد الهبطي فوقف على داود ، ونصل بين الفعل
ومعموله ، بلا سبب .

سورة يس

قوله تعالى (ولهم ما يدعون سلام قولا من رب رحيم)
الوقف على يدعون ، وهو وقف تمام .
ووقف الهبطي على سلام ، وهو خطأ ، لأن
الكلام تسم عند يدعون ، وسلام مبتدأ كما قال ابن جزي
خبره محذوف ، تقديره : عليكم ، أو خبره الفعل الناصب
لقلوا ، تقديره : سلام يقال لهم قولا من رب رحيم .
واعراب سلام صفة لما يدعون ، أو بدل منه ، أو
خبر عنه ، لا يسلم من اعتراضات ،

ولا أدري لم يعدل الهبطي عن الوقف التمام الواضح ،
إلى وقف يحتاج تصحيحه إلى تقدير وتكلف ؟

قوله تعالى (إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول
له كن فيكون) تقدمت عبارة (كن فيكون) في عدة
سور ، ويقف الهبطي في كل واحدة منها على كن ،
وهو خطأ ، لا يوجد في مصحف حفص وقالون ولا غيرهما

فيه يغير معنى الآية ، إذ مقصودها : سرعة تنفيذ الامر
تكريهيا ، بدون مؤلة « والوقوف على كن يصيغ هذا
مقصود .

يضاف الى ذلك : أن لفظ كن ، ليس مقصودا لذاته ،
بل لما يترتب عليه ، فالوقوف عليه خطأ لامحالة .

سورة الصافات

قوله تعالى (ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم عذاب

عظيم) الوقف على دحورا أو واصب .

قال ابن جزى : (دحورا) أي طردا وأبعادا وأهانة ،
من الدحر الدفع بعنف ، وأعرابه مشغول من أجبه ،
مصدر من يقذفون على المعنى ، أو مصدر في موضع
حال تقديره : مدحورين أم

وزاد التبطي وقفا على جانب ، وفصل بين الفعل

معموله بدون سبب .

سورة فحات

قوله تعالى (وضل عنهم ما كانوا يدعون من قبل

ظنوا ما لهم من محيص) قال ابن جزى : (وظنوا
لهم من محيص الظن هنا بمعنى اليقين ، والمحيص
المهرب ، أي علموا انهم لا مهرب لهم من العذاب ، وقيل :

يوقف على ظنوا ، ويكون ما لهم استئنافاً ، وذلك
ضعيف أم .

والهبطي اختصار هذا الوقف الضعيف ، ولا أدري
لم اختاره ؟

سورة الدخان

قوله تعالى (أهم خير أم قوم تبع والذين من قبلهم
اهلكناهم) قال ابن جزي (والذين من قبلهم) عطف
على قوم تبع ، وقيل : هو مبتدأ ، فيوقف على ما قبله ،
والاول أصح أم ، ووقف الهبطي على تبع ، كما وقف
على (كذاب آل فرعون) وفيه فصل بين المتعاطفين ،
بدون موجب .

سورة الجاثية

قوله تعالى (فما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم
بغيا بينهم) الوقف على بينهم ، كما في مصحف حفص
وقالون ، لان بغيا مفعول من اجله ، والعامل فيه
اختلفوا .

والهبطي وقف على العلم . وفصل بين الفعل ومفعوله ،
بدون دليل .

سورة الاحقاف

قوله تعالى (فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل
لا تستعجل لهم) الوقف على لؤم ، وهو وقف واضح
مركبه من قرأ المتخمة الاجرومية .
ولكن الهبطي وقف على تستعجل ، وهو ممنوع
اتفاق كما سبق في سورة يونس ، حين وقف على
خبط .

سورة الذاريات

قوله تعالى (كانوا ظليلا من الليل ما يهجعون) الوقف
على يهجعون ، ووقف الهبطي على ظليلا ، وهو وقف
باطل ممنوع ، ولست أدري ما الذي دعاه اليه ؟

سورة المعارج

قوله تعالى : (سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس
له دافع من الله ذي المعارج تعرج الملائكة والروح اليه
في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) ، ينبغي أن يكون
الوقف على اليه ، لئلا يتوهم أن في يوم متعلق بتعرج
مع أنه صفة لعذاب أي بعذاب واقع للكافرين في يوم كان
مقداره ، الآية .

سورة النبأ

قوله تعالى (عم يتساءلون) قال ابن جرير : أصل
عم ، عن ما ، أذهمت النون ني الميم ، وحذفت ألف ما ،
لأنها استفهامية ، تقديرها : عن أي شيء يتساءلون ؟
ويتعلق عن النبأ ، بفعل محذوف يفسره الظاهر ،
تقديره : يتساءلون عن النبأ ، ووقعت هذه الجملة
جوابا عن الاستفهام ، وبياننا للمستول عنه ، كأنه لما
قال : عم يتساءلون ؟ أجاب فقال : يتساءلون عن النبأ
العظيم ، وقيل : يتعلق عن النبأ ، بـ يتساءلون الظاهر ،
والمعنى على هذا : لأي شيء يتساءلون عن النبأ العظيم ؟
والاول أفصح وأبرع ، وينبغي على ذلك ، أن يوقف على
قوله : عم يتساءلون ه ، وهكذا هو في مصحف قالون ،
أما الهبطي ، فوقف على عم ، وهو وقف غير جائز ،
ولم يقل به أحد من القراء .

سورة البروج

قوله تعالى (ذو العرش المجيد) الوقف على المجيد
لأنه آخر الآية ، وهو صفة الله أيضا ، ووقف الهبطي
على العرش ، وهو وقف غير تام ، فلا يجوز .

سورة المسد

قوله تعالى (سيصلى نارا ذات لهب وامراته حمالة الحطب) الوقف على لهب ، وامراته حمالة الحطب مبتدأ وخبر ، ووقف الهبطي على : وامراته ، فيحتاج الى تقدير حذف مبتدأ ، يكون حمالة خبرا عنه ، والتقدير : وهي حمالة الحطب ولكن الاصل عدم التقدير ، والله تعالى اعلم .

خاتمة

تشتمل على مسائل :

الاولى

اقتصرت في هذا الجزء على الوقوف الواضح خطأها والتي يحتاج تصحيحها الى تكلف في التقدير ، أو تعسف في التأويل ، يجب تنزيه كلام الله عنه .

وتركت وقوفا كثيرة ، هي خطأ أيضا ، لكن يمكن تصحيحها بضرب من التقدير المقبول .

والمقرر عند العلماء : أنه لا يجوز تخريج شيء من الآيات القرآنية ، على قول ضعيف ، أو اعراب مرجوح ، أو تأويل متكلف .

لان ذلك يؤدي الى أن يكون في القرآن ما ليس بفصيح،
وهو غير جائز .

اذ القرآن ، فيه الفصيح والافصح فقط . كما هو
منصوص عليه في علوم القرآن .

الثانية

لا أرى وجهًا للمتمسك بوقوف الشيخ الهبطي مع
ما فيها من انتقاد واعتراض ، بل يجب انشاء وقوف
أخرى صحيحة .

والطريق الى ذلك شيئان :

أحدهما

أن يقوم شخص أو أكثر ، بمراجعة المصحف الشريف
على بعض التفاسير ، مثل تفسير أبي حيان وابن جرير
وابن عطية ، ويعمل الوقوف على حسب ما يشيرون اليه .

ثانيهما

أن نتبع الوقوف الموجودة في مصحف مصرفانها
وقوف محررة على ما في كتب التفسير ، ليس فيها وقف
ضعيف فضيلا عن ممنوع ويطبوع عليها مصحف ورش
عندنا ، والوقوف لا تختلف باختلاف القراءات ، فان قراء
مضر ، مثل الشيخ صديق المنشاوي والشيخ الحصري

والشيخ مصطفى اسماعيل يقرأون قراءة ورش بالوقوف
 الموجودة في مصاحفهم ، وهي وقوف سليمة ، في غاية
 الصحة ، ولا يعرفون وقوف الشيخ الهبطي ، ولا سمعوا
 به ، ولم تغير وقوفهم شيئا من قراءة ورش ، فلو عملنا
 بها في مصاحفنا ، تخلصنا من وقوف أقل ما يقال
 فيها : انها تحتاج الى تصحيح وتصويب .

الثالثة

في التعريف بالشيخ الهبطي رحمه الله تعالى :
 قال العلامة سيدي محمد بن جعفر الكتاني ، في سلوة
 الانشاس : ومنهم الشيخ الامام ، العالم العلامة الهمام
 الفقيه الاستاذ المقرء الكبير ، النحوي الخرصي الشهير ،
 الولي الصالح ، والعلم الواضح ، أبو عبد الله سيدي
 محمد بن أبي جمعة الهبطي ، منسوب لبلاد الهبط ،
 الصماتني الفاسي ، صاحب تقييد وقف القرآن ، ترجمه
 في الجدوة فقال : محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتني
 الاستاذ صاحب وقف القرآن العزيز ، توفي بمدينة فاس ،
 سنة ثلاثين وتسعمائة هـ .

وقد كان رضي الله عنه عالم فاس في وقته فقيها نحويا
 نرضيا استادا مقرئا عارفا بالقراءات ، مرجوعا

اليه فيها ، وكان موصوفا بالخير والفلاح ، والبركة والصلاح
ذا أحوال عجيبة ، وأضرار غريبة ، أخذ عن الشيخ
أبي عبد الله محمد بن غازي وغيره ، وأخذ عنه الاستاذ
أبو عبد الله محمد بن علي بن عدة الاندلسي وجماعة ،
واستقر عمل قراء فاس ومراكش وما والاها من جميع
هذا المغرب الأقصى من زمانه الى زماننا هذا ، على
اعتماد ما قيد عنه من وقف القرآن العزيز ، وقد قيد عنه
ما قيد من ذلك باعتبار قول من أخذ من شيوخ
المقرئين في الوقف والابتداء ، بمراعاة الاعراب والمعنى ،
وان كان قد وقع له في مواضع من ذلك ما وقع مما لا
يخالو عنه للبشر ، من مواقع ضعيفة ، وأخرى بعمد
الصحة موصوفة ، لكن تلقاه قراء المغرب بالقبول ،
وعملوا عليه في التعلم والتعليم .

وقد وضع العلامة الصوفي البركة أبو عبد الله سيدي
محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف الفاسي شارح
دلائل الخيرات ، موضوعا بين فيه أحكام تلك المواضع
سماء « الحرة الغراء في وقف القراء » وكذلك الشيخ
الاستاذ أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي ، ألف
في ذلك تأليفا مستقلا ، قال فيه ما نصه : وقد سمعت

من شيوخنا العلامة أبي زيد مولاي عبد الرحمن بن ادريس
المنجور الشريف ما حاصله : أن العلامة أبا عبد الله
محمد بن يوسف السنوسي التلمساني ، ورد على محروسة
ناس ، فاجتمع مع الهبطي فراجعاه في بعض الاوقات
المتقدمة عنه ، على جهة اخساها وكان الهبطي من اصحاب
الاحوال ، فأخذته الحال ، فقال للسنوسي :

انظر الى اللوح المحفوظ ، فانها موجودة فيه ، فنظر
السنوسي الى اللوح ، وكشف له عنها ، فرآها فيه كما
هي متقدمة عن الهبطي ، فلم يسعه الا التسليم ، ثم عمل
على غرارة ختمه بمقتضاها على الشيخ الهبطي ، وكان
ذلك سبب اقبال الناس على ما قيد عنه .

هذا حاصل الحكاية ، وان كنت لم أضبطها عنه كل
الضبط ، لطول الزمن ، وتناسيها من البال ، وبعد
نفي النفس منها شيء ، وذلك أن السنوسي توفي خمس
وتسعين وثمانمائة ، وقيل على رأس تسعمائة ، والهبطي
الذي قيد عنه ما قيد ، توفي سنة ثلاثين وتسعمائة ،
فيبعد أن يكون السنوسي تلميذه ، وان كان كثير من
الشيوخ تتأخر وفاتهم عن وفاة تلامذتهم بأزمان
وفي نشر المثاني : محمد بن أبي جمعة الهبطي

الصماتي بالصاد والميم والتاء ، بخط من يعتمد وصحح عليه .

وتوفي بمدينة فاس سنة ثلاثين وتسعمائة
قساله في الجذوة وهو ممن أخذ عن الامام ابن عازي
وعنه قيد الوقف أه ، والحكاية السابقة ، ذكرها أيضا
الاستاذ أبو العلاء سيدي ادريس ابن محمد المنجرة ،
لكن بسياق آخر ، فانه قال : وجل أهل المغرب انما
يغتنون بما قيد عن الشيخ الامام محمد بن أبي جمعة
الهبطي ، عصري الامام العالم العامل سيدي محمد بن
يوسف السنوسي الحسني ، وصاحب حكايته ، وحي
ان الامام السنوسي ، كان دأبه ، ما التقى بأحد اختص
بمن له فيه باح أوفر منه ، الا وقرأ عليه ، وأخذ
عنه ذلك الفن ، ولما التقى بالشيخ الهبطي ، وسأل منه ان
يقرأ عليه القرآن بوقف ما اصطلح عليه من الوقف ،
فأجاب به الى ذلك ، وقرأ عليه حتى بلغ قوله تعالى :
(قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) فوقف
السنوسي على : لكم ، فأبى الشيخ الهبطي الوقف
عليها ، ثم عاد السنوسي ولم يأب الا الوقف ، فمنعه
الهبطي ، فاذا بالسنوسي رفع رأسه ، شاخصا بصره

إلى السماء ، فغاب عن حمله قليلا ، ثم رجع لحاله ،
ثم قال : والله ليهكذا شي في اللوح المحفوظ ، يعني الوقف
بها وفق ما ذهب إليه الهبطي وادعاء رضي الله
عنهما ، ونأهيك بها منقبة لهما أنه ما في السلسلة .
وأقول : لا شك عندي في صلاح الشيخ الهبطي
وفضله رحمه الله ، لكن لي ملاحظات على ما ذكر في
ترجمته .

منها : أنه حصل الاعتراف بأن وقوفه فيها الضعيف
وفيها غير الصحيح ،
فيجب شرعا تغيير تلك الوقوف ، وتركها لئلا
يتلخى كتاب الله تعالى ، بوقوف فاسدة .
وجريان العمل بها ، لا ينتهض عذرا في ترك هذا
الواجب ، لأن العمل ليس بإجماع ، والاثم حاصل بترك
تغييرها .

ومأثرا : دعوى أن الهبطي قيد الوقف عن ابن
غازي ، مستبعدة ، لأن مقام ابن غازي في نظري -
يجل عن الإخطاء الواقعة في تلك الوقوف .

ومنها : الحكاية المنسوبة للسفوسي مع
الهبطي ، فقصدها بها تأييد الهبطي في وقوفه بطريق

الكرامة ، ومي غير صحيحة ، لوجوه :

الاول

أن الوقف علم من علوم القرآن الكريم ، له أصول وقواعد ، ما وافقها قبل ، وما لم يوافقها لم يقبل ، ولا دخل هنا للوح المحفوظ .

الثاني

أن علماء كثيرين من المتقدمين والمتأخرين ، ألفوا في علم الوقف كتباً كثيرة ، بينوا فيها الوقف القائم والناقص والمفروق ، وغير ذلك مع بيان دليله ، ولم يقل أحد منهم : أنه رأى ما كتبه في اللوح المحفوظ .

الثالث

أن تلك الحكاية ، ذكرت بأسلوبين مختلفين ، وذلك دليل على أنها مصنوعة .

الرابع

أن دعوى وجود الوقوف المخطئة في اللوح المحفوظ ، دعوى خطيرة جداً ، لأنها تقتضي وقوع الخطأ في اللوح الذي حفظه الله عنده ، وهذا كفر ممن اعتقده ، ويأتي سؤال ، وهو :

الخامس

كيف يقر الله تعالى في اللوح المحفوظ وخونا ضعيفة
وناسدة ؟ ! !

الحقيقة : أن أنصار الشيع الهبطي ومحبيه
عجزوا أن يؤيدوا وقوفه بدليل علمي ، فاجأوا السي
حكاية اللوح المحفوظ ، وهي حكاية عجيبة ، لم تخطر
على بال أحد من مخلوقات الله تعالى ، وهي مثل من
زعم أن قراءة أصل الجنة بقراءة ورش ! !

والعجب أكثر ممن يصدق هذه الخرافات ، ويسجلها
على أنها حقائق ، تروى وتنفق !! !

نسأل الله أن يلهمنا رشدنا ، ويرزقنا السداد في
القول ، والصالح في العمل ، ويهديننا سواء السبيل ،
وهو حسبنا ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم .

الحجة المبينة

لصحة فهم عبارة المدونة



لأبي الفضل

عبد الله بن محمد بن الصد يق





للحمد لله الملك الوهاب الرحيم

الحمد لله حمدا دائما بحوامه ، والشكر له على
توالي انعامه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله ،
أما بعد فهذا جزء أكتبه في وضع اليمين على الشمال في
الصلاة المكتوبة ، لا من جهة سنيته الثابتة بالتواتر من
فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ، ومن فعل الصحابة
والتابعين ، لكن من جهة تبين خطأ وقع في فهم رواية
ابن القاسم ، في هذا الموضوع ، فأقول ، مستعينا
بالله ، ومعتمدا في جميع أموري عليه : جاء في المثنونة
الكبرى ج ١ ص ٧٤ مانصه :

الاعتماد في الصلاة والالتكاء ووضع اليد على اليد .
قال : وسألت مالكا عن الرجل يصلي الى جنب حائط ،
فبنتكى على الحائط ؟ قال : أما في المكتوبة فلا يعجبني ، وأما
في النافلة ، فلا أرى بذلك بأسا .

قال ابن القاسم : والعصا تكون في يده بمنزلة
الحائط ، قال : وقال مالك : ان شاء اعتمد ، وان شاء لم
يعتمد ، وكان لا يكره الاعتماد ، وقال في ذلك على قدر

ما يرتشق به ، فلينظر ما هو أرفق به فليصنعه .
قال : وقال مالك في وضع اليمنى على اليسرى
في المريضة .

قال : لا أعرف ذلك في المريضة ، ولكن في النوافل إذا
طال القيام ، فلا بأس بذلك يعين به على نفسه .
سحنون عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن
غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يده
اليمنى على يده اليسرى في الصلاة .

هذه عبارة المدونة بتمامها ، لم ننقص منها حرفاً ،
ومنها فهم المالكية كراهية وضع اليمين على الشمال
في المكتوبة ، واختلثوا في سببها على أقوال .
حكاهما صاحب المختصر ، في قوله : وهل يجوز
القبض في النفل أو أن طول ، وهل كراهته في الفرض
للاعتقاد ، أو خيفة اعتقاد وجوبه ، أو اظهار خشوع ،
تأويلات أم .

ولا يد أن أحد متقدمي سراج المدونة ، فهم منها
الكراهية ، ثم تبعه المتأخرون تقليداً من غير تمحيص ،
ثم تعصبوا لإرسال اليدين في الصلاة ، حتى زعم زاعم

منهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسلها في
صلاته ، وهو كاذب يستوجب قائله لعنة الله وعذابه ،
وزعم آخر منهم : أن وضع اليمين على اليسرى في الصلاة ،
منسوخ ، وهذا أيضا كاذب بحت .

ولمنا بصدد تبیین منیة وضع الیمین علی
الشمال فی الصلاة ، فقد سبق الی بیان ذلك كثیرون ،
منهم المسنأوی ، والشیخ المکی بن عزوز ، وسیدی
محمد بن جعفر الکتانی ، وشقیقتا أبو الفیض .

وبلغنی عن شیخنا بالاجازة الشیخ أبی شعیب
الدکالی : أنه قال متحذیا لمن یتعصب لا رسال الیدین :
من وجد حدیثا ولو ضعیفا یصرح بأن النبی صلى الله
عليه وسلم صلى مرسلایده ، فلینقشه علی رخامة ،
وانا أعطیه بوزنها نصبا .

وهذا أشد ما یكون فی التحذی .

ما المراد بعبارة المدونة ؟

إذا أراد شخص أن یفهم كلاما فهما صحیحا
مواقفا لغرض المتکلم به ، فلینظر الی دلالة السياق
والسباق .

ما هو السياق ؟

السياق بالمتناة التحتية ، هو الموضوع الذي سبق الكلام لاجله ، ودار البحث فيه .

وما هو السبب ؟

السياق بالموحدة ، هو ما يسبق الجملة المراد فهمها ، فيمراعاة هاتين الدالتين ، يظهر مراد المتكلم ، ظهورا بينا ، وتصح نسبته اليه نسبة صحيحة .
وأكثر الخطأ في فهم كلام الفقهاء : سببه عدم الالتزام بما فكرناه ، لغفلة أو ذمول .

وإذا تأملنا عبارة المدونة ، مع ملاحظة السياق ، وجدناها معنونة بعنوان : الاعتماد في الصلاة والاتكاء ووضع اليد على البدن .

فهذا موضوع بحثها ، وجرى الكلام فيها عن المصلي يتكئ على حائط ، وعن العصا تكون في يده أنها بمنزلة الحائط ، وعن الاعتماد في الصلاة عموما وقول مالك : «ان شاء اعتمد وان شاء لم يعتمد ، الخ كلامه .

ثم قال : وقال مالك في وضع اليمنى على اليسرى في الفريضة : «لا أعرف ذلك في الفريضة» .

فهم منه بعض شراح المدونة كراهية وضع
 اليمنى على اليسرى في المكتوبة ، وهذا باطل لوجهين :
 أحدهما : أن سياق الكلام وموضوع البحث
 الاعتماد والاتكاء في الصلاة ، فادخال حكم الكراهية هنا
 ياباه السياق ، ولا يقبله ، إذ يصير تقدير الكلام على
 هذا الفهم الباطل : وقال مالك : إن شاء اعتمد وإن شاء
 لم يعتمد ، وكان لا يكره الاعتماد ، وقال في ذلك على
 قدر ما يرتضق به ، فلينظر ما هو أرفق به فليضعه ،
 وقال مالك في وضع اليمنى على اليسرى في الفريضة
 قال لا أعرف ذلك الوضع في الفريضة من سننها فهو
 مكروه .

والكلام على هذا التقدير ، يكون في غاية اللركاكة .
 لأنه لا رابط يربط بين الاعتماد في الصلاة ، وبين
 الحكيم على القبض بالكراهية .

والآخر : أن مالكا يعرف القبض مشروعا في
 الصلاة ، وروى فيه حديثين في الفوطأ ، فكيف يقول هنا :
 لا أعرفه ؟ هذا تهافت لا يليق بمقام مالك ، ولا
 يصح أن يفهم من كلامه أو يتسبب إليه .

ما أراد مالك

اذن فالمعنى للذي أراد مالك بقوله : لا أعرف ذلك في الفريضة ، أي لا أعرف الاعتماد على القبض في الفريضة . لأنه يفعل استئنافا فيكره قصد الاعتماد معه أيضا ، يؤيد هذا قوله : ولكن في النوافل اذا طال القيام فلا بأس بذلك أي يقصد الاعتماد يعين به على نفسه ، لأن النوافل يتوسع فيها .

لم يقصد مالك الا هذا بدلالة السياق الذي هي أساس في فهم أي كلام ، وعلى هذا لا يجوز أن ينسب الى مالك كراهة القبض في الفريضة اعتمادا على هذه العبارة التي فهمت على غير ما قصد بها ، يؤيد ما قلناه : ان سحنونا ختم الترجمة بما رواه عن ابن وهب عن سليمان الثوري عن غير واحد من الصحابة أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم واضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة ، ليبين ان الامام مالكا قصد الاعتماد ، لا وضع اليمين على الشمال .

ثم نعود الى شرح عبارة المختصر على ضوء ما بيناه : بقوله : (وحل كراهته في الفرض) ان كانت الكراهة مأخوذة من عبارة المدونة التي نقلناها ، فهي غير صحيحة

ومالك لم يقل بالكراهة تصرّحاً ولا كناية ، وإنما أشار الى كراهة الاعتماد بالقبح في الفريضة (للاعتماد) هذا عكس ما أراد مالك كما بينا (أو خيفة اعتقاد وجوبه) وهذا باطل ، لأنه يؤدي الى كراهة جميع المنحوبات ، ولأن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام مندوب ولم يقل أحيد بوجوبه ، ولأن المضر اعتقاد واجب ، ليس واجبا ، لا اعتقاد ما ليس بواجب واجبا (أو اظهار خشوع) وهو باطل كسابقه لانهما تعديل على الشارع ، وهو غير جائز . وظهر بهذا أن القول بكراهة القبح في الفرض وجوازه في الغفل ، نسب الى مالك رحمه الله وهو برىء منه براءة الذئب من ابن يعقوب ، وبهذه المناسبة أقول : مذهب مالك يحتاج الى تنقيح وتحريير ، لأن كثيراً من مسائله يفتني على خلاف الدليل ، أو خلاف قواعد الاصول ، أو خطأ في فهم كلام الامام ، كمسألة التقا هذه ، والسبب في ذلك : أن المالكية وخصوصاً منهم المغاربة ، ليس عندهم روح البحث والتمحيص ، بل يجمدون على قول الامام أو ابن القاسم وأضرابه من كبار المذاهب ، ولا يعنيه أن يكون ذلك القول الذي جمعوا عليه مخالفاً للقواعد ، أو الدليل .

وإن بحث بعضهم في قول من تلك الأقوال على سبيل
النسبة ، فإنه يعقب بحثه بقوله : هذا مجرد بحث ،
والفقه معلوم ، فلم يصنع شيئا .

وهذا بخلاف الشافعية والحنفية ، فإنهم يبحثون
ويعحصون ، ويناقشون أئمة مذهبهم ، ويردون كثيرا
منها ، لمخالفته الدليل ، أو القواعد ، ولقد قال أبي بعض
الأزهرين مرة : العلم عند الشافعية والحنفية ، أما المالكية
فهم دراويش ، يعني أنهم يتلقون قول من سبقهم من
أهل المذهب ، بدون مناقشة ، كأنه آية أو حديث .

واقرب دليل على هذا أمران :

أحدهما : مسألة عبارة المدونة التي بينا معناها
الصحيح . فإن بعض سراج المدونة ، فهم منها كرامة
القبض في الفريضة ، دون النافله ، فقلوا هذا الفهم
المخطئ ، ولم يبحثوا فيه هل هو صحيح ؟

والأمر الآخر : أن الشيخ الهبطي رحمه الله ، عمل
وقرأ القرآن حسب فهمه ، ولم يرجع فيها إلى قواعد
اللغة العربية ، ولا إلى علم القراءات ، ولا كتب التفسير ،
فجاء كثير منها قبيحا يفسد معنى الآية ، أو يفرق

بين الفعل وما يتعلق به ، أو بين المبتدأ والخبر ، أو بين العلة والمعلول ، أو نحو ذلك ، واستمر المغاربة عليها من وقته الى الآن . ثم يفكر أحد منهم في اصلاحها ، حتى اعتقيد العامة ، أن القرآن أنزل بهذه الوقوف ، وقد ذكرت بعض أهل العلم بهذا فوافق على كلامي ، وذكر بعض الوقوف القبيحة التي استحضرها في تلك الساعة . ثم كتبت مقالا في مجلة دعوة الحق ، ذكرت فيه نماذج من تلك الوقوف الهبطية ، واقترحت على وزارة الاوقاف أن تخصص جماعة من العلماء العارفين بقواعد اللغة والقراءات والتفسير ، لاصلاح القبيح من تلك الوقوف بتغييرها بالصحيح الجيد ، فكان اقتراحي صحيحة في واد ، ثم طلبت من صاحب مطبعة ، أن يقوم بطبع مصحف عملت له وقوفا صحيحة ، فوافق ، لكنه اعتذر بأن المغاربة لا يأخذونه ، بل يرفضونه ويعتبرونه مخالفا لما اعتادوه ، وإن كان خطأ .

واعذاره صحيح ، فإن المغاربة يجمدون على ما ألفوه حسنا كان أو قبيحا . ولهم قاعدة يوجهون بها جمودهم ، فيقولون : خطأ مشهور خير من صواب مهجور . وانفردوا بهذه القولة عن بقية المسلمين وغيرهم .

غلا أحد في الدنيا يتعمك بالخطأ ، لانه مشهور ، ويترك
الصواب لانه مجهور ، قاللهم غفرانك لهذه الكلمة
التيحة ، ووفقنا لمعرفة الصواب ، والتسمك به ، ولا نتواخذنا
بنفسنا أو أعطانا ، وتب علينا انك انت التواب
الرحيم .

انتهى



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٧	سورة البقرة الآية الاولى
١١	سورة آل عمران الآية الاولى
١٢	سورة النساء الآية الاولى
١٣	سورة المائدة الآية الاولى
١٤	سورة الانفال الآية الاولى
١٦	سورة التوبة
١٧	سورة يونس الآية الاولى
١٧	سورة يوسف
١٨	سورة الكهف
١٩	سورة الانبياء
٢٠	سورة الفرقان - سورة سبأ
٢١	سورة يس

٢٢	سورة الصافات - سورة غصنت
٢٣	سورة النحل - سورة الجاثية
٢٤	سورة الاحقاف - سورة الداريات - سورة المعارج
٢٥	سورة النبأ - سورة البروج
٢٦	سورة المسد - خاتمة وفيها ثلاثة مسائل

فهرس كتاب = الحجة المبينة

الصفحة	الموضوع
٣٩	ما المراد بمباراة المدونة
٤٠	ما هو السياق - وما هو السباق
٤٢	ما أراد مائك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تتبعهما للفائدة ، ننشر ما أورده الحافظ العلامة
الإمام ابن جزى المالكي في تفسيره القيم المسمى بكتاب
التسهيل لعلوم التنزيل في الباب التاسع من المقدمة ،
قال ما نصه :

« الباب التاسع في الوقف ، وهي أربعة أنواع :

وقف تام ، وحسن ، وكاف ، وقبيح ، وذلك بالنظر
إلى الأعراب ، والمعنى فإن كان الكلام مفتقرا إلى ما بعده
في أعرابه أو معناه ، وما بعده مفتقر إليه كذلك : لم
يجز إليه الفصل بين كل معمول وعامله ، وبين كل ذي خبر
وخبيره ، وبين كل ذي جواب وجوابه ، وبين كل ذي
موصول وصلته ، وإن كان الكلام الأول مستقلا يفهم دون
الثاني ، إلا أن الثاني غير مستقل إلا بما قبله ، فالوقف
على الأول كاف ، وذلك في التوابع والفضلات : كالحال ،
والتمييز ، والاستثناء ، وشبه ذلك ، إلا أن وصل
المستثنى المتصل أكد من المنقطع ووصل التوابع والحال
إذا كانت أسماء مع ذات أكد من وصلها إذا كانت جملة ،

وان كان الكلام مستقبلا والثاني كذلك ، فان كانا في قصة واحدة فالوقف على الاول حسن ، وان كانا في قصتين مختلفتين فالوقف تام ، وقد يختلف الوقف باختلاف الاعراب او المعنى ، وكذلك يختلف الناس في كثير من اقوالهم فيها : راجح ، ومرجوح ، وباطل ، وقد يقف لبيان المراد وان لم يتم الكلام .

(تنبيه) هذا الذي ذكرنا من رعى الاعراب والمعنى في المواقف : يستقر عليه العمل ، وأخذ به شيوخ المقرئين ، وكان الاوائل يراعون رؤوس الآيات فيقفون عندها لانها في القرآن كالقصر في النثر والقوافي في الشعر ، ويؤكد ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءته يقول : الحمد لله رب العالمين ثم يقف ، الرحمن الرحيم ثم يقف .

انتهى